



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

هيمنة واشنطن ستنتهي - ولكن ليس من دون صراع

ألفريد مكوي

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

هيمنة واشنطن ستنتهي - ولكن ليس من دون صراع

ألفريد مكوي

المقدمة

على مدار عام ٢٠٢١، انغمس الأمريكيون في الجدل حول فرض لبس الكمامات، وإغلاق المدارس، وهجوم ٦ كانون الثاني على مبنى الكابيتول. في هذه الأثناء كانت المناطق الجيوسياسية الساخنة تندلع عبر أوراسيا، وتشكل حلقة نارٍ حقيقية حول تلك الكتلة الأرضية الشاسعة. فلنسلط الضوء على هذه القارة لزيارة عدد معين من تلك البؤر الساخنة، والتي تعد كل واحدة منها مغمورة الأهمية بالنسبة لمستقبل القوة العالمية للولايات المتحدة.

وعلى الحدود مع أوكرانيا، احتشد ١٠٠,٠٠٠ جندي روسي بالدبابات وقاذفات الصواريخ استعداداً لغزو محتمل. في غضون ذلك، وقّعت بكين اتفاقية بقيمة ٤٠٠ مليار دولار مع طهران لمبادلة بناء البنية التحتية مقابل النفط الإيراني. ومثل هذا التبادل قد يساعد في جعل هذا البلد مؤهلاً لأن يكون محور السكك الحديدية المستقبلية لآسيا الوسطى، مع إبراز القوة العسكرية للصين في الخليج في الوقت نفسه. كما وإن توغل مقاتلي طالبان عبر الحدود الإيرانية في أفغانستان، وصولاً إلى كابول منهياً احتلالاً أمريكياً استمر ل ٢٠ عاماً في موجة محمومة من الرحلات الجوية ذهاباً وإياباً لأكثر من ١٠٠,٠٠٠ من الحلفاء الأفغان المهزومين.

وفي أقصى الشرق، في أعالي جبال الهيمالايا، كان مهندسو الجيش الهندي يحفرون الأنفاق ويضعون المدفعية لدرء الاشتباكات المستقبلية مع الصين. أما في خليج البنغال، فكانت عشرات السفن من أستراليا والهند واليابان والولايات المتحدة، بقيادة الناقلة العملاقة « يو إس إس كارل فينسون»، التي كانت تُجري تدريباتٍ على نيران المدفعية الحية، وتدرّب على حرب مستقبلية محتملة مع الصين.

في هذه الأثناء، مرّت مجموعة متوالية من السفن البحرية الأمريكية باستمرار عبر بحر الصين

* أستاذ التاريخ بجامعة ويسكونسن ماديسون.

الجنوبي، ملتفتاً حول قواعد الجزر الصينية هناك، معلنةً أن أيّ احتجاجات من بكين «لن تردعنا». بينما في الشمال من ناحية أخرى مباشرة، تبحر المدمرات الأمريكية، التي تندد بها الصين، بانتظام عبر مضيق تايوان؛ بينما دخلت حوالي ٨٠ طائرة مقاتلة صينية في منطقة الأمن الجوي للجزيرة المتنازع عليها، وهو تطور أدانته واشنطن ووصفته بأنه «نشاط عسكري استفزازي».

وحول سواحل اليابان، كان أسطول مكون من ١٠ سفن حربية صينية وروسية يبحر بقوة عبر المياه التي كانت مملوكةً فعلياً للأسطول السابع للولايات المتحدة. وفي طريق المحيطات القطبية المتجمدة إلى الشمال، وبفضل الاحتباس الحراري للكوكب وانحسار الجليد البحري، تناوَرَ أسطول موسّع من كاسحات الجليد الصينية مع نظرائهم الروس لفتح «طريق الحرير القطبي»، وبالتالي من المحتمل الاستيلاء على قمة العالم.

حتى وإن كان بإمكانك أن تقرأ عن كل هذا تقريباً في وسائل الإعلام الأمريكية، وبتفصيل أكبر أحياناً، لكنّ لم يحاول أحدٌ أن يربط مثل هذه النقاط العابرة للقارات للكشف عن أبعادها. ومن الواضح أن قادة أمتنا لم يفعلوا ما هو أفضل بكثير وهناك سبب لذلك. كما أوضحنا في كتابي الأخير «لتحكم العالم»، فإن النخب السياسية الليبرالية والمحافظة في ممر السلطة بين نيويورك وواشنطن كانت على رأس العالم لفترة طويلة لدرجة أنهم لا يتذكرون كيف وصلوا إلى هناك.

أسست واشنطن خلال أواخر الأربعينيات من القرن الماضي - بعد حرب عالمية كارثية خلّفت حوالي ٧٠ مليون قتيل - جهازاً فعالاً للقوة العالمية، بفضل تطويقها لأوراسيا عبر القواعد العسكرية والتجارة العالمية. بينما شكلت الولايات المتحدة نظاماً جديداً للحكم العالمي، مثّله الأمم المتحدة، والذي لن يضمن هيمنتها فحسب، بل أيضاً - أو هكذا كان الأمل في ذلك الوقت - أن تتبنى حقبة غير مسبوقة من السلام والازدهار.

بعد ثلاثة أجيال لاحقة، مع ذلك، عندما هزت الشعبوية والقومية ومعاداة العولمة الخطاب العام، من المدهش أنّ قلةً في واشنطن كلفوا أنفسهم بالدفاع عن نظامهم العالمي بطريقة ذات تأثير. وقليل منهم لا يزال لديه إدراك حقيقي للجغرافيا السياسية - ذلك المزيج المراوغ من الأسلحة، والأراضي المحتلة، والحكام التابعين، واللوجستيات - التي كانت مجموعة من الأدوات الأساسية لكل زعيم إمبراطوري من أجل الممارسة الفعالة للقوة العالمية.

لذا، دعونا نفعل ما لم يفعله خبراء السياسة الخارجية لبلدنا، داخل وخارج الحكومة، ونفحص آخر التطورات في أوراسيا من منظور الجغرافيا السياسية والتاريخ. إفعل ذلك وستدرك تماماً كيف يبدون، والقوى ذات التأثير العميق التي يمثلونها، تندر بتراجع تاريخي في القوة العالمية الأمريكية.

العرض

أوراسيا باعتبارها بؤرة القوة على كوكب الأرض

خلال الـ ٥٠٠ عام منذ أن أدى الاستكشاف الأوروبي لأول مرة إلى اتصال القارات بصورة مستمرة، تطّلب إقدام كل قوة ذات هيمنة عالمية باتجاه شيء واحدٍ أكثر من غيره وهو : السيطرة على أوراسيا. وبالمثل، فقد كان تراجعها مصحوباً دائماً بفقدان السيطرة على تلك المساحة الشاسعة من الأرض. خلال القرن السادس عشر، خاضت القوى الأيبيرية، البرتغال وأسبانيا، صراعاً مشتركاً للسيطرة على التجارة البحرية لأوراسيا من خلال محاربة الإمبراطورية العثمانية القوية، التي كان زعيمها آنذاك خليفة الإسلام. في عام ١٥٠٩، قبالة سواحل شمال شرق الهند، حيث دمر المدفعيون البرتغاليون الماهرون أسطولاً مسلماً تدميراً فتاكاً، مما أدى إلى هيمنتهم على المحيط الهندي لمدة قرن من الزمان. في غضون ذلك، استخدم الأسبان الفضة التي استخرجوها من مستعمراتهم الجديدة في الأمريكتين في حملة مكلفة لوقف التوسع الإسلامي في البحر الأبيض المتوسط. وبلغت ذروتها في عام ١٥٧١م حيث تم تدمير أسطول عثماني مكون من ٢٧٨ سفينة في «معركة ليبانتو» الملحمية.

أما بعد ذلك، فقد بدأت هيمنة بريطانيا العظمى على المحيطات بانتصار بحري تاريخي على الأسطول الفرنسي-الأسباني المشترك قبالة كيب تراف الغار الإسباني في عام ١٨٠٥، وانتهى، في عام ١٩٤٢، باستسلام حامية بريطانية قوامها ٨٠,٠٠٠ رجل في سنغافورة لليابانيين في هزيمة وصفها ونستون تشرشل بأنها «أسوأ كارثة وأكبر استسلام في تاريخ بريطانيا.»

وعلى غرار كل الهيمنة الإمبراطورية السابقة، استندت القوة العالمية للولايات المتحدة بالمثل على الهيمنة الجيوسياسية على أوراسيا، التي تضم الآن ٧٠٪ من سكان العالم وإنتاجيتها. بعد فشل تحالف المحور لألمانيا وإيطاليا واليابان في غزو تلك الكتلة الأرضية الشاسعة، سمح انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية لواشنطن - كما قال المؤرخ جون داروين - ببناء «إمبراطوريتها الهائلة ...

على نطاق غير مسبوق» القوة الأولى في التاريخ للسيطرة على النقاط المحورية الاستراتيجية «على طرفي أوراسيا».

في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، شكل جوزيف ستالين وماو تسي تونغ تحالفاً صينياً سوفيتياً هدّد بالسيطرة على القارة. ومع ذلك، تصدّت واشنطن بمناورة جيوسياسية بارعة نجحت، على مدى الأربعين عاماً التالية، في «احتواء» هاتين القوتين وراء «الستار الحديدي» الذي يمتد على مسافة ٥٠٠٠ ميل عبر الكتلة الأرضية الشاسعة في أوراسيا.

كخطوة أولى حاسمة، شكّلت الولايات المتحدة تحالف الناتو في عام ١٩٤٩، وأنشأت منشآت عسكرية رئيسية في ألمانيا وقواعد بحرية في إيطاليا لضمان السيطرة على الجانب الغربي من أوراسيا. وبعد هزيمتها لليابان، بصفتها الحاكم الجديد الأكبر محيط في العالم، المحيط الهادئ، فرضت واشنطن شروطاً أربع اتفاقيات رئيسية للدفاع المشترك في المنطقة مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وأستراليا، وبالتالي اكتسبت نطاقاً واسعاً. وإن هذه القواعد العسكرية على طول ساحل المحيط الهادئ التي من شأنها تأمين الطرف الشرقي لأوراسيا. لربط الطرفين المحورين لتلك الكتلة الأرضية الشاسعة بمحيط استراتيجي، أحاطت واشنطن الحافة الجنوبية للقارة بسلاسل ممتدة من الفولاذ، بما في ذلك ثلاثة أساطيل بحرية، ومئات من الطائرات المقاتلة، ومؤخراً، سلسلة من ٦٠ قاعدة للطائرات بدون طيار تمتد من صقلية إلى جزيرة غوام في المحيط الهادئ.

ومع تكديس الكتلة الشيوعية خلف الستار الحديدي، تمهّلت واشنطن بعد ذلك وانتظرت أعداء الحرب الباردة لتدمير أنفسهم بأنفسهم - وهو ما فعلوه. أولاً، أدّى الانقسام الصيني السوفيتي في الستينيات إلى زعزعة سيطرتهم على قلب أوراسيا. بعد ذلك، أدّى التدخل السوفيتي الكارثي في أفغانستان في الثمانينيات إلى تدمير الجيش الأحمر وعجّل بتفكك الاتحاد السوفيتي.

بعد تلك الخطوات الأولية الاستراتيجية للقبض على النهايات المحورية لأوراسيا، تعرّثت واشنطن بشكل أساسي في معظم ما تبقى من الحرب الباردة بأخطاء فادحة مثل كارثة خليج الخنازير في كوبا وحرب فيتنام المأساوية في جنوب شرق آسيا. . إلا أنه، بحلول نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩١، أصبح الجيش الأمريكي عملاقاً عالمياً مع ٨٠٠ قاعدة خارجية، وقوة جوية من ١٧٦٣ مقاتلة نفاثة، وأكثر من ألف صاروخ باليستي، وقوة بحرية من ما يقرب من ٦٠٠ سفينة، بما في ذلك ١٥ حاملة رؤوس نووية وقوات قتالية - جميعها مرتبطة بالنظام العالمي الوحيد لأقمار

الاتصالات. على مدى السنوات العشرين المقبلة، ستستمتع واشنطن بما وصفه وزير الدفاع في عهد ترامب، جيمس ماتيس، بأنه «تفوق غير متنازع عليه أو مهيمن في كل مجال تشغيل. يمكننا عموماً من نشر قواتنا عندما نريد، وتجميعها حيثما أردنا، والعمل بالطريقة التي نريدها».

الركائز الثلاث لقوة الولايات المتحدة العالمية

في أواخر التسعينيات، في ذروة الهيمنة الأمريكية المطلقة، أصدر مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر زيغنيو بريجنسكي، الذي كان أكثر ذكاءً بكثير - كمحلل على كرسي - من الممارس الفعلي للجغرافيا السياسية، تحذيراً صارماً بشأن الركائز الثلاث للسلطة اللازمة للحفاظ على سيطرة واشنطن العالمية. أولاً، يجب على الولايات المتحدة أن تتجنب خسارة «موقعها الأوروبي الاستراتيجي على المحيط الغربي» لأوراسيا. وثم، يجب أن تمنع ظهور «كيان واحد حازم» عبر «المساحة الأوسطية» الهائلة للقارة في آسيا الوسطى. وأخيراً، يجب أن تمنع «طرده أمريكا من قواعدها البحرية» على طول ساحل المحيط الهادئ.

وتغنياً بنشوة التمتع بقوة عالمية غير محدودة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، اتخذت نخب السياسة الخارجية في واشنطن قراراتٍ مشكوكاً فيها على نحو متزايد أدت إلى تراجع سريع في هيمنة بلادهم. وفي أحد أعمال الغطرسة الإمبريالية الفائقة، التي وُلدت من الاعتقاد بأنهم كانوا منتصرين في «نهاية التاريخ»، قام المحافظون الجمهوريون الجدد خلال إدارة الرئيس جورج دبليو بوش بغزو واحتلال أفغانستان أولاً ثم العراق، مقتنعين بأنهم يستطيعون إعادة تشكيل الشرق الأوسط الكبير بأكمله، مهد الحضارة الإسلامية، في صورة أمريكا العلمانية والسوق الحرة (مع النفط كسداد لها). ولكن بعد إنفاق ما يقرب من ٢ تريليون دولار على العمليات في العراق وحده وما يقرب من ٤٥٩٨ من القتلى العسكريين الأمريكيين، كان كل ما تركته واشنطن وراءها هو أنقاض المدن المدمرة، وأكثر من ٢٠٠ ألف قتيل عراقي، وحكومة بغداد رهن لإيران. واختتم التاريخ الرسمي للجيش الأمريكي لتلك الحرب إلى أن «إيران الجريئة والتوسعية يبدو أنها المنتصر الوحيد».

وفي غضون ذلك، أمضت الصين تلك العقود نفسها في بناء الصناعات التي من شأنها أن تجعلها ورشة العالم. في سوء تقدير استراتيجي كبير، اعترفت واشنطن بيكين في منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام ٢٠٠١، وهي وثيقة بشكل غريب من أن الصين المتمثلة موطناً لما يقرب من ٢٠٪ من البشرية وتاريخياً أقوى دولة في العالم، ستتنضم بطريقة ما إلى الاقتصاد العالمي دون

تغيير في موازين القوى. «عبر الطيف الإيديولوجي»، كما كتب مسؤولان سابقان في إدارة أوباما لاحقاً، «نحن في مجتمع السياسة الخارجية الأمريكية نشارك في الاعتقاد الأساسي بأن قوة الولايات المتحدة وهيمنتها يمكن أن تصوغ الصين بسهولة حسب رغبة الولايات المتحدة.» وبصراحة أكثر، خلص مستشار الأمن القومي السابق إتش آر ماكماستر إلى أن واشنطن قد مكنت «أمة كان قادتها عازمين ليس فقط على إزاحة الولايات المتحدة في آسيا، ولكن أيضاً على الترويج لنموذج اقتصادي وحوكمة منافسة على مستوى العالم».

وخلال الـ ١٥ عاماً التي تلت انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، نمت صادرات بكين بالنسبة للولايات المتحدة خمسة أضعاف تقريباً لتصل إلى ٤٦٢ مليار دولار، بينما ارتفعت احتياطياتها من العملات الأجنبية بحلول عام ٢٠١٤ من ٢٠٠ مليار دولار فقط إلى ٤ تريليونات دولار غير مسبوق، وهو كنز ضخم استخدمته لإطلاق مبادرة «الحزام والطريق» التي تبلغ تكلفتها تريليون دولار وتهدف إلى توحيد أوراسيا اقتصادياً من خلال البنية التحتية المبنية حديثاً. وقد بدأت بكين في هذه العملية، هدماً منهجياً للركائز الثلاث لبريجنسكي للقوة الجيوسياسية للولايات المتحدة.

الركيزة الأولى - أوروبا

حققت بكين أكثر النجاحات إثارةً للدهشة حتى الآن في أوروبا، التي طالما كانت معقلاً رئيسياً للقوة الأمريكية العالمية. كجزء من سلسلة من ٤٠ ميناءً تجارياً كانت تقوم ببنائها أو إعادة بنائها حول أوراسيا وأفريقيا، اشترت بكين مرافق الموانئ الرئيسية في أوروبا، بما في ذلك الملكية الكاملة لميناء بيرايوس اليوناني وأسهم كبيرة في تلك الموجودة في زيرك في بلجيكا، ورتردام في هولندا، وهامبورغ، ألمانيا.

بعد زيارة دولة قام بها الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام ٢٠١٩، أصبحت إيطاليا أول عضو في مجموعة السبعة ينضم رسمياً إلى اتفاقية (الحزام والطريق)، وبعد ذلك وقعت على جزء من موائنها في جنوة وتريست. على الرغم من اعتراضات واشنطن الشديدة، في عام ٢٠٢٠، أبرم الاتحاد الأوروبي والصين أيضاً مسودة اتفاقية خدمات مالية والتي عند الانتهاء منها في عام ٢٠٢٣، ستعمل على دمج أنظمتها المصرفية بشكل كامل.

بينما تقوم الصين ببناء الموانئ والسكك الحديدية والطرق ومحطات الطاقة في جميع أنحاء القارة، يواصل حليفها الروسي الهيمنة على سوق الطاقة في أوروبا وهو الآن على بعد أشهر فقط من فتح خط أنابيب الغاز الطبيعي المثير للجدل لـ ٢ ستريم ٢ تحت بحر البلطيق، مما يضمن زيادة تأثير موسكو الاقتصادي. مع اقتراب مشروع خط الأنابيب الضخم إلى الاكتمال في ديسمبر الماضي، كتّف الرئيس الروسي بوتين الضغوط على الناتو بقائمة من المطالب «الباهظة»، بما في ذلك ضمان رسمي بعدم قبول أوكرانيا في التحالف، وإزالة جميع البنية التحتية العسكرية المثبتة في أوروبا الشرقية منذ عام ١٩٩٧، وحظر النشاط العسكري في المستقبل في آسيا الوسطى.

في لعبة السلطة التي لم نشهد مثيلتها منذ أن انضم ستالين وماو إلى قواهما في الخمسينيات من القرن الماضي، قد يؤدي التحالف بين القوة العسكرية الأساسية لبوتين والضغط الاقتصادي المستمر من شي إلى سحب أوروبا ببطء بعيداً عن أمريكا. ومما زاد من تعقيد الموقف الأمريكي، أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كلف واشنطن أقوى مؤيد لها داخل أروقة القوة المعقدة في بروكسل.

ومع تفكك بروكسل وواشنطن، اقتربت بكين وموسكو من بعضهما البعض. من خلال مشاريع الطاقة المشتركة والمناورات العسكرية والقمم الدورية، وفي هذا الاتجاه يقوم بوتين وشي بإعادة بناء تحالف ستالين-ماو، وهو شراكة إستراتيجية في قلب أوراسيا والتي يمكن، في النهاية، كسر قيود واشنطن الفولاذية التي امتدت لفترة طويلة من أوروبا الشرقية إلى المحيط الهادئ.

الركيزة الثانية - آسيا الوسطى

في إطار مخططها الجريء لمبادرة (الحزام والطريق) لدمج أوروبا وآسيا في كتلة اقتصادية أورواسيوية وحدوية، قطعت بكين وسط آسيا بمدّ خطوط السكك الحديدية وأنابيب النفط، مما أدى فعلياً إلى الإطاحة بالركيزة الثانية لبريجنسكي المتمثلة في القوة الجيوسياسية - التي يجب على الولايات المتحدة منعها من الظهور والذي هو «كيان واحد حازم» في «المساحة الأوسطية» الشاسع للقارة. عندما أعلن الرئيس شي لأول مرة عن مبادرة الحزام والطريق في جامعة نزارباييف بكازاخستان في سبتمبر ٢٠١٣، تحدث باستفاضة عن «ربط المحيط الهادئ وبحر البلطيق»، مع بناء «أكبر سوق في العالم بإمكانيات لا مثيل لها».

وفي العقد الذي تلا ذلك، وضعت بكين تصميماً جريئاً لتجاوز المسافات الشاسعة التي فصلت تاريخياً بين آسيا وأوروبا. ابتداءً من عام ٢٠٠٨، تعاونت مؤسسة البترول الوطنية الصينية

مع تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان لإطلاق خط أنابيب الغاز بين آسيا الوسطى والصين والذي سيمتد في النهاية لأكثر من ٤٠٠٠ ميل. بحلول عام ٢٠٢٥، في الواقع، يجب أن تكون هناك شبكة طاقة داخلية متكاملة، بما في ذلك شبكة أنابيب الغاز الروسية الواسعة، والتي تصل إلى ٦٠٠٠ ميل من بحر البلطيق إلى المحيط الهادئ.

كان العائق الحقيقي الوحيد أمام محاولة الصين للاستيلاء على «المساحة الأوسطية» الشاسعة لأوراسيا هو الاحتلال الأمريكي المنتهي الآن لأفغانستان. للانضمام إلى حقول الغاز في آسيا الوسطى إلى الأسواق المتعطشة للطاقة في جنوب آسيا، تم الإعلان عن خط أنابيب تايبي TAPI (تركمانستان - أفغانستان - باكستان - الهند) في عام ٢٠١٨، في تقدم على الرغم من تباطؤ القطاع الأفغاني بسبب الحرب هناك. لكن في الأشهر التي سبقت احتلال كابول، ظهر دبلوماسيون من طالبان في تركمانستان والصين لتقديم تطمينات بشأن مستقبل المشروع. منذ ذلك الحين، تم إحياء الخطة، مما فتح الطريق أمام الاستثمار الصيني الذي يمكن أن يكمل سيطرتها على آسيا الوسطى.

الركيزة الثالثة - ساحل المحيط الهادئ

تكمن نقطة الاشتعال الأكثر تقلباً في إستراتيجية بكين الكبرى لكسر قبضة واشنطن الجيوسياسية على أوراسيا في المياه المتنازع عليها بين ساحل الصين وساحل المحيط الهادئ، والتي يسميها الصينيون «سلسلة الجزر الأولى». من خلال بناء مجموعة من قواعد الجزر الخاصة بها في بحر الصين الجنوبي منذ عام ٢٠١٤، واجتياح تايوان وبحر الصين الشرقي بغارات متكررة بطائرة مقاتلة، وإجراء مناورات مشتركة مع البحرية الروسية، كانت بكين تشن حملة لا هوادة فيها لبدء ما دعاه بريجنسكي «طرد أمريكا من قواعدها البحرية» على طول ساحل المحيط الهادئ.

بينما ينمو اقتصاد الصين بشكل أكبر وتنمو قواتها البحرية أيضاً، قد تكون نهاية هيمنة واشنطن التي استمرت عقوداً على هذا الامتداد الشاسع للمحيط في الأفق. لسبب واحد، قد تحقق الصين في مرحلة ما تفوقاً في بعض التقنيات العسكرية الحاسمة، بما في ذلك اتصالات الأقمار الصناعية فائقة الأمان «التشابك الكمي» والصواريخ التي تفوق سرعة الصوت. في أكتوبر الماضي، وصف رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، الجنرال مارك ميلي، إطلاق الصين الأخير لصاروخ تفوق سرعته سرعة الصوت بأنه «قريب جداً» من «لحظة سبوتنيك». في حين إنَّ الاختبارات

الأمريكية لمثل هذه الأسلحة، التي يمكن أن تطير بسرعة تزيد عن ٤٠٠٠ ميل في الساعة، فشلت مراراً وتكراراً، بينما نجحت الصين في الدوران حول نموذج أولي يجعل سرعته ومساره الخفي مفاجئاً ومن الصعب على حاملات الطائرات الأمريكية الدفاع والتصدي له.

لكن الميزة الواضحة للصين في أي صراع على سلسلة جزر المحيط الهادئ الأولى هي ببساطة المسافة. فإذا كان يمكن لأسطول قتالي مكون من حاملتي طائرات أمريكيتين كبيرتين تعملان على بعد ٥٠٠٠ ميل من بيرل هاربور نشر ١٥٠ مقاتلة في أحسن الأحوال. في أي نزاع يقع على بعد ٢٠٠ ميل من الساحل الصيني، ففي المقابل يمكن أن تستخدم بكين ما يصل إلى ٢٢٠٠ طائرة مقاتلة بالإضافة إلى صواريخ DF-21D «مقاتلة-حاملة» التي يبلغ مداها ٩٠٠ ميل، ويشكل ذلك وفقاً لمصادر البحرية الأمريكية، «تهديداً خطيراً على عمليات القوات البحرية الأمريكية وحلفائها في غرب المحيط الهادئ».

وبعبارة أخرى، استبدال المسافة قد تعني خسارة الولايات المتحدة لسلسلة الجزر الأولى تلك، جنباً إلى جنب مع مرساة محورية على ساحل أوراسيا المطلة على المحيط الهادئ، وتلك مسألة وقت فقط.

الخاتمة

في السنوات القادمة، مع اندلاع المزيد من هذه الأحداث حول حلقة النار في أوراسيا، يمكن للقراء تضمينها في نموذجهم الجيوسياسي - كوسيلة مفيدة، بل وضرورية، لفهم عالمنا السريع التغير. وأثناء قيامك بذلك، تذكر فقط أنّ التاريخ لم ينته أبداً، وإنما يتم إعادة صياغة موقع سلطة الولايات المتحدة فيه أمام أعيننا.

المصدر:

<https://www.thenation.com/article/world/washingto-china-pacific-hegemony/>